مركز رصد للدراسات الاستراتيجية
Monitor center for strategic studies

الأخبـــــــــار
الســـادســـــة
الجمعة
18-11-2022
العدد 585
(10) صفحـــات

الرئيســـــــــــية
أخبـــــار سيـــاسية
اقتصـــــــــــاد
مقـــــــالات رأي
تقارير ودراســـات
تحقيقات ميدانية إجتماعية
إنسانية صحيـــة ثقافيـــة

مقالـــة العـــــدد | بوتين وطباخه (يفغيني بريغوجين) ونبش المستور

عندما تنعدم ثقة المواطنون الروس ببوتين وبهيبة الإتحاد الروسي ويرفض الشباب الروسي تلبية الدعوة الاحتياطية وتوالي النكسات والانكسارات المتوالية التي يُمنى بها الجيش الروسي على الأراضي الأوكرانية

العميد د عبدالله الاسعد

والانكفاءات الروسية عن اراضي احتلها الجيش الروسي سابقاً جراء الهجمات المعاكسة الأوكرانية الناجحة ، في هذه الأوقات العصيبة فما على بوتين وعلى الكرملين ، وعلى القيادة الروسية ، من إستدرك تراجع الروح المعنوية المنهارة بدعاية يطلقها بالتفتيش في دفاتر بالية وقديمة

فما كان له من منقذ سوى طباخه يفغيني بريغوجين مدير الجيش الإلكتروني ،ومؤسس ميليشيا الفاغنر والتي ارتكبت عدة جرائم في سوريا وليبيا والسودان وإفريقيا وأوكرانيا، لينقذه من المأزق الذي وصل اليه .

بعد كل ما حصل وأكثر من ذلك جاءت تصريحات طباخ بوتين عشية الانتخابات النصفية الأمريكية في ظل إنكار روسيا سابقا لكل الاتهامات الموجهة إليها في هذا الصدد.

فماذا يعني تجاوز بريغوجين على السياسة الخارجية للكرملين والادلاء بتصريح يضع روسيا في ورطة وعقوبات جديدة؟

هل هي زلة لسان ؟ أم تعنت وتهديد وتفاخر؟

هذا الاعتراف أتى ليدعم ماتم تداوله سابقاً ، وجاء الخبر اليقين من صاحب شركة (كونكورد) الذي اخذ الضوء الآخضر لتجند سجناء في سجن روسي للقتال في صفوف مرتزقته على الجبهة الأوكرانية.

لم يكن الزمن ببعيد عن دفاع بوتين المستميت بعدم تدخله في الإنتخابات الأمريكية ،جاءت تصريحات يفغيني بريغوجين، الشهير بطباخ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي يدعم غزو موسكو لأوكرانيا، ليفضح باعترافاته كذب بوتين والقيادة الروسية والتي إعترف خلالها بالتدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية ، والتي تهدف روسيا من خلالها الترويج لروايات تهدف إلى تقويض الديمقراطية الأمريكية ،والتي لم تكن لتصدر دون إذن مسبق من بوتين والكرملن بالتحديد ، حيث أن بوتين كشف القناع عن عربدته وتشبيحه على المجتمع الدولي ليظهر بأنه قيصر العالم من جديد، وقادر على حماية المحتالين والنصابين في عهده بحصانة من الكرملين الذي سيحميهم وهذا ما يشيرا إلى أن التدخل الروسي السابق في الانتخابات "تمت الموافقة عليه على أعلى المستويات في الكرملين ..ويذكر بأن يفغيني بريغوجين له باع طويل بإنشاء "جيوش إلكترونية" بحسابات مزورة تنشط على وسائل التواصل الاجتماعي في محاولة للتأثير على الناخبين، عن طريق تشويه سمعة مرشحين أو نقل معلومات كاذبة وهو مؤسس مجموعة فاغنر شبه العسكرية للقتال في أوكرانيا في العام ٢٠١٤، مؤكدا وجودها في أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.ولاحقاً بتأسيس مقراً لها في سان بترسبورغ . والتي قاتلت مع القوات الروسية في سوريا وقتلت الكثير من السوريين والتي تم تأسيسها في العام 2014 لإرسال مقاتلين مؤهلين إلى منطقة دونباس الأوكرانية ، والتي اطلق عليها اسم مجموعة كتيبة فاغنر التكتيكية."

في الواقع لم تتفاجئ أمريكا بتصريحات يفغيني بريغوجين لان البيت الأبيض يعلم حق المعرفة بأن الاختراق السيبراني الروسي حدث قبل الإنتخابات الامريكية ،وأن "روسيا تدخلت وتتدخل وستواصل التدخل في العملية الديمقراطية الأمريكية ، ومن الواضح بأن يفغيني ليس بعيداً عن الدوائر الضيقة المقربة من الكيانات المرتبطة ببوتين والتي سعت للتأثير على الانتخابات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، لذا فإن العقوبات الأمريكية على بريغوزين، و وكالة الأبحاث الإلكترونية التي يمولها الكرملين لم تأتي عن عبث وليس من فراغ بل استندت الى دلائل ومستندات تفيد بأن بريغوزين ومعه مجموعة من ذباب الروس الآخرين و 3شركات روسية بإدارة حملة سرية على وسائل التواصل الاجتماعي تهدف إلى إثارة الفتنة وتقسيم الرأي العام الأمريكي قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016.

في الواقع إن تصريحات طباخ بوتين في هذه المرحلة الدقيقة جاءت إنعكاسات للفشل الروس في الغزو الروسي لأوكرانيا ومن أجل توجيه رسالة للداخل الروسي الذي فقد ثقته بالقيادة الروسية بعد الفشل الإستخباراتي والإستطلاعي الروسي وعدم مواكبة اسلحة الدقة العالة الروسية والاسلحة الثقيلة من صواريخ سكود وصواريخ إسكندر ، ومدفعية ثقيلة ودبابات حديثة متل الدبابة T72 والدبابة T82 والدبابةT90 مواكبة السلاح الغربي المتطور ، وتضاؤل الحاضنة الشعبية المؤيدة للحرب على اوكرانيا . وفقدان القدرة التقنية القتالية الروسية التي بانت سوءتها تجاه التأثير

الإلكتروني الأوكراني على الاتصالات والتشويش على الشبكات والترددات الرادارية وتعطيل الانظمة اللاسلكية ووسائط الدفاع الذاتي للطراد موسكافا وتدمير الطراد الحربي في عرض البحر كأكبر طراد روسي في البحرية الروسية . وغرقه في عرض البحر وضعف استخباراته وعجزها عن الإنذار المبكر عن التهديد بالتفجير الذي حصل في جزيرة القرم واستهدف الجسر الإستراتيجي ، لذا ركزت روسيا جهود ها من أجل الترويج للروايات التي تهدف إلى تقويض الديمقراطية وزرع بذور الانقسام والشقاق، وليس من المستغرب أن تسلط روسيا الضوء على نجاحات سابقة من أجل شحذ الهمم ومحاولاتهم لتلفيق قصة لنجاحات أكل الزمن عليها وشرب.

لاشك بان كل السوريين يعرفون من هي مجموعة فاغنر وإجرامها والتي قامت بمجازر كبرى في سوريا إلى جانب حزب الله اللبناني التابع لا يران والميلشيات الايرانية والافغانية.

السوريون يعرفون أن فاغنر تتبع لبوتين فقط وليس لهم علاقة بالتفاصيل ، لكن تفاصيل امور تشير أي أن إعترافات يفغيني فضحت المستور الذي صرح بأنه هو وراء مجموعة فاغنر الروسية المرتزقة على الاراضي السورية، وبقي الامر غاماً وعالقاً بين تجاذب وسائل الإعلام التي تخبطت في موضوع مرجعية فاغنر ومالكها . ليتبين لاحقاً و بشكل ملموس أن مؤسسها هو يفغيني بريغوجين، الذراع الايمن بوتين ، كما يوصف إعلاميا، وهذا ما أفصح عنه بلسانه ، بأنه يقود ميليشيا عسكرية تنتشر في سوريا وليبيا، ويدعي الدفاع عن شعوب عربية للحماية من تنظيمات مسلحة ولكن كل هذه الإدعاءات مفضوحة واصبحت في مهب الريح جراء قتلها للأبرياء في أكثر من بلد بينها سوريا،و ليبيا،و مالي، وأوكرانيا .وسوريا بالتحديد التي ساندت إجرام بشار أسد في سوريا، ووفرت دعما قتالياً عسكريا في مختلف مراحل النزاع الليبي لقوات حفتر في شرق البلاد في حربها على حكومة الوفاق في طرابلس، إلا أن الكرملين كان دائما يتمسك ببراءته منها، وينفي على لسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شخصيا علاقته بها .معتبرا أنها مجرد شركة، لديها "مصالح خاصة مرتبطة باستخراج موارد الطاقة ومختلف الموارد" مثل الذهب والأحجار الكريمة .معتبرا أن ما يحركها أساسا هو "مصالحها"، وإن معظم عناصرها هم من السجناء السابقين.

ما هو واضح هو أن بوتين وصل لمرحلة فتش الأوراق ولم يعد للدبلوماسية والبروتوكولات مكانه لديه وانه خرج عن الالتزامات المتعلقة بالقانون الدولي والالتزام باتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها

ولم تعد لديه مشكلة في تكذيب ما صرح به رئيس مجلس الدوما فياتشيسلاف فولوديناسابقاً، الذي قال عنها بانها عبارة عن إشاعات مُضلة جملةً وتفصيلاً، مشدداً على أن بلاده لا تتدخل في الانتخابات الأمريكية، كما لا تسمح بالتدخل في شؤونها .

ختاماً فإن تقييمات الاستخبارات الأمريكية السابقة وجدت أن التدخل الروسي السابق في الانتخابات "تمت الموافقة عليه على أعلى المستويات في الكرملين"، وشدد أيضاً على أن "الانتخابات الحرة والنزيهة هي حجر الزاوية في المجتمع الأمريكي والديمقراطية الأمريكية، ونحن لن نتسامح مع التدخل في انتخاباتنا.

ونعلم أيضاً أن جزءا من جهود روسيا يشمل الترويج للروايات التي تهدف إلى تقويض الديمقراطية وزرع بذور الانقسام والشقاق، وليس من المستغرب أن تسلط روسيا الضوء على محاولاتهم وتلفيق قصة نجاحاتهم عشية الانتخابات."

"الجيش الوطني" يتعهد بتعزيز دور المؤسسات العسكرية شمالي سوريا

تعهد "الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا بتعزيز دور المؤسسات العسكرية والأمنية، وتحسين وضع المقاتلين، شمال غربي سوريا.

وجاء في بيان لـ"الجيش"، أن هذا البيان جاء استكمالًا لسلسلة لقاءات واجتماعات لقادة "الجيش الوطني" برعاية وزارة الدفاع في"الحكومة السورية المؤقتة" المظلة السياسية لـ"الوطني."

وقال الناطق الرسمي لوزارة الدفاع، العميد أيمن شرارة، عبر تسجيل مصوّر، الأربعاء 16-11-2022، إن اللقاءات تهدف إلى تنظيم هيكلية وعمل "الجيش" والإدارات التابعة له.

وذكر شرارة أنه تم التوصل إلى آلية عمل متكاملة ومنها تعزيز دور إدارة "الشرطة العسكرية" ورفدها بالكوادر اللازمة لتنفيذ مهامها في حفظ الأمن والاستقرار في المدن بالتعاون مع قوات "الشرطة المدنية."

وأضاف أنه سيتم إخلاء المقرات العسكرية من المدن وستتم متابعة الاجتماعات بشكل دوري للمجلس العسكري التشاوري في "الوطني" لمتابعة تطوير عمل المؤسسة العسكرية "بشكل مهني."

ولفت شرارة إلى أن "الجيش الوطني" يسعى إلى تطوير عمله في جميع الجوانب التنظيمية والإدارية والميدانية، وإلى تحسين الوضع المعيشي للمقاتلين بما يضمن لهم "حياة حرة كريمة"، حسب وصفه.

بيان "الجيش الوطني" يأتي بعد سلسلة اجتماعات ولقاءات أجرتها وزارة الدفاع مع مختلف القوى العسكرية والأمنية فيه خلال الأيام الماضية.

كما يأتي بعد أن أطلقت "الحكومة المؤقتة"، خطة لتفعيل دور المؤسسات وتوحيد الفصائل، في 27 من تشرين الأول الماضي، وكذلك بعد اجتماع قادة "الجيش الوطني" مع مسؤولي الملف السوري في تركيا، الذي عُقد في ولاية غازي عينتاب جنوبي تركيا في نهاية تشرين الأول الماضي.

وبقيت مخرجات الاجتماع مقتصرة على التسريبات دون أي توضيح رسمي، لكن أبرز البنود توحيد فصائل "الجيش الوطني" وإنهاء حالة الفصائلية، وحل جميع الأجهزة الأمنية ضمن الفصائل، وإنشاء جهاز أمني واحد لكل المنطقة.

ورغم وعود "المؤقتة" بضبط الأمن، تشهد المنطقة حالة من الفوضة الأمنية وغياب لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات، كان أحدثها هجومًا من عناصر "الشرطة المدنية" على بعض المتظاهرين في مدينة الباب بريف حلب الشرقي، واشتباكًا بالأيدي، عقب محاولة المتظاهرين إقامة خيمة للاعتصام.

وفي 7 من تشرين الأول الماضي، اغتال مقاتلون مجهولون تبيّن لاحقًا أنهم يتبعون لمجموعة "أبو سلطان الديري" ضمن "فرقة الحمزة" (الحمزات) التابعة لـ"الجيش الوطني"، الناشط محمد عبد اللطيف (أبو غنوم) وزوجته الحامل.

ولا تزال المطالب مستمرة بكشف نتائج التحقيق ومعرفة من يقف ويخطط لعمليات الاغتيال، ومحاسبة الضاعلين بالانتهاكات وكل من يقف خلفهم، ومحاسبة مرتكبي عديد الانتهاكات في مناطق سيطرة "الوطني" التي تشمل ريفي حلب الشمالي والشرقي ومدينتي رأس العين شمال غربي الحسكة وتل أبيض شمالي الرقة.

أقل من 6% من المعتقلين السوريين أفرج عنهم بمراسيم العفو

أصدرت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، تقريرًا إحصائيًا يشير إلى أن كل "مراسيم العفو" الصادرة عن النظام السوري منذ آذار 2011، أفرج بموجبها عن 7351 معتقلًا تعسفيًا، في حين مازال يوجد في معتقلاته نحو 135 ألفًا و253 معتقلًا ومختف قسريًا.

واستند التقرير الصادر يوم الأربعاء، 16-11-2022، إلى أرشيف المعتقلين والمختفين قسريًا وضحايا التعذيب لدى "الشبكة السورية"، والناتج عن حالات المراقبة والتوثيق اليومية المستمرة منذ عام 2011 حتى الآن لحوادث الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب.

وذكر التقرير، أن النظام السوري أصدر منذ آذار 2011، ما لا يقل عن 21 "مرسومًا للعفو"، منح في معظمها العفو عن كامل أو نصف أو ربع العقوبة لمختلف الجرائم والجنح الجنائية، وخصص بهذه المراسيم بعض المواد والأحكام المحدودة التي تخص المعتقلين على خلفية التعبير عن الرأي السياسي والمشاركة في الحراك الشعبي.

كما شملت معظم المراسيم العسكريين الفارين من الخدمة العسكرية "المنشقين"، مع اشتراط تسليم أنفسهم خلال مدة حددها كل مرسوم من تاريخ صدوره وحتى عدة أشهر.

وأشار التقرير إلى أن جميع المراسيم صدرت عن رئيس النظام الذي يرأس السلطة التنفيذية، منتهكًا قانون العقوبات السوري، الذي يخول مجلس الشعب كجهة تشريعية وحيدة مخولة بدراسة وإقرار مراسيم العفو العامة، والذي لم يصدر عنه أي قانون عفو مطلقًا.

ورجّحت "الشبكة" إطلاق النظام السوري "مراسيم العفو" عن مرتكبي الجرائم، والتي ساهمت في إطلاق سراح الآلاف، بشكل مقصود بهدف قبول العديد من المفرج عنهم للالتحاق بالميليشيات المحلية التي أسسها النظام السوري للدفاع عنه.

أكثر بـ 17 ضعفًا

قارن التقرير بين حصيلة المفرج عنهم بموجب "مراسيم العفو" الصادرة عن النظام السوري، وبين حصيلة الأشخاص الذين اعتقلهم بشكل يتزامن أو عقب صدور هذه المراسيم، منذ آذار 2011، وحتى تشرين الأول الماضي، حيث أظهرت النتائج أن حصيلة الأشخاص المعتقلين أو الذين أخفوا من قبل قوات النظام تزيد بـ 17 ضعفًا عن الذين أفرج عنهم.

ووثق التقرير اعتقال أجهزة النظام الأمنية ما لا يقل عن 1867 شخصًا بينهم 1013 من العسكريين، و 854مدنيًا ممن سلموا أنفسهم على خلفية مراسيم العفو وخضع معظمهم لـ"تسوية وضع."

وتحول 1833 شخصًا من المعتقلين إلى مختفٍ قسريًا، وسجل التقرير وفاة ما لا يقل عن 34 شخصًا منهم بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية أو صدور أحكام بالإعدام ضدهم من قبل محكمة الميدان العسكرية.

وسجل التقرير منذ صدور "مرسوم العفو" رقم "7" في أيار الماضي، ما لا يقل عن 1574 حادثة ابتزاز مادي واحتيال تعرض لها أهالي المعتقلين، ومن بينهم من تلقى معلومات عن وفاة أبنائهم، واستخرجوا وثائق وفاة لهم، ومع ذلك استُدرجت ووقعت ضحية عملية النصب بفعل "استغلال الألم وحالة عدم اليقين من معرفة الحقيقة."

وطالت عمليات الابتزاز المادي والاحتيال المعتقلين المحتجزين في السجون المدنية والفروع الأمنية المنتشرة في المحافظات، ومن بينهم المشمولون بـ"مرسوم العفو"، أملاً بالنظر في ملفاتهم وتشميلهم بها.

وأضاف التقرير أن الغالبية العظمى من الأحكام الصادرة ضد المعتقلين الذين خضعوا لمحكمة "قضايا الإرهاب" ومحكمة الميدان العسكرية، شملت مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة، والتجريد من الحقوق المدنية كعقوبات إضافية مع السجن.

وبحسب التقرير، فإن المئات من المفرج عنهم بموجب "مراسيم العفو" لم يتمكنوا من استرداد الممتلكات المصادرة.

ويُحرم المعتقل منذ اللحظة الأولى لاعتقاله من التواصل مع عائلته أو محاميه، بينما تنكر حكومة النظام إجراء أي عملية اعتقال تعسفي، ويتحول معظم المعتقلين إلى مختفين قسرًا.

وأصدرت مجموعة من السوريّات والسوريين، بينهم معتقلون سابقون وعائلات معتقلين حاليين، نداء ناشدوا من خلاله الأمم المتحدة والهيئات الدولية والإقليمية، من أجل العمل الفوري للكشف عن مصير المعتقلين لدى النظام السوري، بالدرجة الأولى، ومختلف سلطات الأمر الواقع، والعمل على إطلاق سراحهم.

وأكد النداء الصادر الأسبوع الماضي، ضرورة عدم ربط قضية المعتقلين بأي قضية أخرى من قضايا الحل السياسي، أو تركها أداة من أدوات الصراع.

صحيفة مقربة من النظام تهاجم تركيا وتشكك برواية تفجير اسطنبول

أفرد إعلام النظام السوري (غير الرسمي)، مساحة واسعة للتعليق على التطورات الأخيرة في تركيا، منذ تفجير تقسيم، وسط مدينة اسطنبول، قبل أيام، في وقت يتصاعد فيه الحديث عن احتمالية إطلاق عملية عسكرية تركية في الأراضي السورية، ردًا على التفجير.

وبعد يوم واحد من إدانة وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، التفجير، نشرت صحيفة "الوطن" المحلية، والمقربة من النظام، في عددها الصادر يوم الخميس، 17-11-2022، عددًا من المواد الصحفية، هاجمت فيها تركيا، وشككت في رواياتها عن منفذة تفجير شارع الاستقلال في مدينة اسطنبول، كما وصفت الانتخابات الرئاسية التركية المقبلة بأنها "خيارات بين السيئ والأسوأ."

وفي مقال رأي على صفحتها الثانية، اتهم بسام أبو عبد الله، الدكتور المتخصص بالعلاقات الدولية، ما وصفه بـ"النظام التركي" بتنفيذ التفجير، لأغراض انتخابية.

وتحدثت الصحيفة في موضوع آخر في نفس العدد عن تذرع تركي بتفجير تقسيم لشن عملية عسكرية خارج الحدود، فيما شكك تقرير منفصل، نشرته "الوطن"، بما وصفه بـ"الرواية التركية حول المتهمة بتنفيذ تفجير اسطنبول."

وفي معرض الحديث عن الاعتصام الأهلي في مدينة الباب بريف حلب الشرقي، أمس الأربعاء، للكشف عن قتلة الناشط الإعلامي، محمد عبد اللطيف (أبو غنوم) وزوجته الحامل، وصفت الصحيفة عناصر "الشرطة المدنية" و"الشرطة العسكرية" بريف حلب، بأنهم "إرهابيو أنقرة."

صمت وإدانة

صحيفة "البعث" التابعة لـ"حزب البعث"، اكتفت بنشر خبر تفجير تقسيم، بحصيلته الأولية، في 13من تشرين الثاني الحالي، والذي لم تنقله صحيفة "تشرين" أصلًا، ليكون الظهور الأخير لتركيا عبر محتواها الصحفي، مادة بعنوان" والنفط"، في 14من الشهر نفسه.

ودون تحديده بالاسم، دان وزير الخارجية السوري، التفجير الذي أسفر عن مقتل ستة أشخاص وإصابة أكثر من 80 آخرين، على اعتبار أن "سوريا تدين الإرهاب أينما كان."

وذكر المقداد لـ"الوطن"، أمس الأربعاء، أن التصريحات التركية حول رفع مستوى العلاقات، يمكن أن تبدأ بـ"القضاء على الإرهاب"، محذرًا في الوقت نفسه "الإدارة التركية" من استغلال الحادثة، والتذرع بمثل هذه الأحداث للقيام بنشاطات أو خطوات قد تزيد من الوضع القائم حدة وتفجرًا.

وتتواتر منذ أشهر تصريحات تركية رسمية حول العلاقات مع النظام السوري، وإمكانية التوصل للقاء ومباحثات سياسية تعقب اللقاءات الاستخباراتية، مع ترك الرئيس التركي، رجب طيب أدروغان، مسألة تقييم العلاقات، للمخابرات التركية، حسب ما صرح في لقاء سابق.

إلى ذلك أشار أردوغان اليوم الخميس، لاحتمالية إعادة النظر بالعلاقة مع النظام السوري بعد الانتخابات التي من المقرر أن تشهدها تركيا في منتصف 2023، مستبعدًا عودة العلاقات مع النظام السوري قبل الانتخابات.

الأمم المتحدة تقر مشروع آلية دولية تعالج مصير المفقودين بسوريا

صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، عبر اللجنة الثالثة (الاجتماعية والإنسانية والثقافية)، لصالح مشروع قرار بعنوان "حالة حقوق الإنسان في سوريا"، الذي يرحب بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لإنشاء مؤسسة دولية مختصة بمعالجة مصير المفقودين في سوريا.

وصوتت لصالح القرار الأممي الصادر مساء الأربعاء، 16-11-2022، 90 دولة، بينما رفضت 14 دولة مشروع القرار، وامتنعت عن التصويت 68 دولة.

ورفض القرار كل من النظام السوري، وروسيا، وإيران، والصين، والجزائر، ونيكاراغوا، وأوزبكستان، وزيمبابوي، وبيلاروسيا، وارتيريا، واثيوبيا، وكوبا، وبوليفيا، وكوريا الشمالية.

ومن بين الدول الـ 68التي امتنعت عن التصويت، الإمارات، وجنوب افريقيا، وليبيا، والهند، وإندونيسيا، ولبنان، والعراق، ومصر، وجيبوتي، وأرمينيا، والبحرين.

ماذا علقت الوفود؟

ممثل الولايات المتحدة التي قدمت مشروع القرار، أشار إلى استمرار العنف في سوريا بعد 11 عامًا على الانتفاضة، حيث يقع المدنيون في مرمى النيران.

وقال ممثل الولايات المتحدة، "يتظاهر البعض بأن الصراع قد انتهى، لكن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة، حيث لا يزال استخدام الأسلحة الكيماوية والقصف والقتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب والاختفاء القسري، والعنف القائم على النوع الاجتماعي مستمرًا."

ورحبت الولايات المتحدة بتقرير الأمين العام عن المفقودين، وتوصياته بضرورة أن تكون التدابير "شاملة ومتمحورة حول الضحايا وعائلاتهم."

وأوضح ممثل الولايات المتحدة، أن مشروع القرار يدعو الجمعية العامة إلى الاهتمام بالمحتجزين والمفقودين في أوائل العام المقبل، ويسلط الضوء على الوضع الإنساني الذي يستدعي تقديم مساعدات دون عوائق، وإعادة تفويض آلية المساعدات عبر الحدود لمدة 12 شهرًا على الأقل.
ممثل إيران قال، إن هذا المشروع يشير إلى أن الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى تواصل "استغلال" آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بما يتماشى مع مصالحها السياسية "الضيقة."
واتهم أمريكا "بإنفاق المليارات على تمويل الإرهابيين لزعزعة استقرار الحكومة السورية الشرعية"، "وسرقتها" لاحتياطيات سوريا النفطية، مدعيًا بأن نص المشروع يتطرق إلى قضايا خارج نطاق ولاية اللجنة الأممية.
وتعتبر اللجنة الأممية الثالثة الراعية لمشروع التصويت مختصة بالقضايا الاجتماعية والإنسانية والثقافية في العالم.
وأيّد ممثل المملكة المتحدة نص المشروع، موضحًا أنه يحدد المخاوف المشتركة للمجتمع الدولي، وحثّ النظام السوري على تحسين سجله في مجال حقوق الإنسان، قائلًا، "يجب أن يقدم النظام إجابات."
وذكر أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لضمان المساءلة وتحصيل المعلومات، بالنسبة للمفقودين، كما ذكر بأن الوضع الإنساني "تدهور بشكل كبير"، لأن المساعدات "عبر الحدود" لم تعد ممكنة، في حين أن الوصول "أمر حيوي"، خاصة مع اقتراب أشهر الشتاء.
وقال ممثل روسيا، إن المشروع "بعيد كل البعد عن الواقع، ويقوم على الأكاذيب والتخمين"، مضيفًا، أن "الإتهامات التي لا أساس لها تهين الشعب السوري الذي يعاني من الإجراءات القسرية الانفرادية."
وشكك في "قلق" الولايات المتحدة بشأن سوريا، مشيرًا إلى أن واشنطن هاجمت البلاد بموجب المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة، طالبًا من اللجنة عن الانحياز إلى جانب الولايات المتحدة.
بدوره، أشار ممثل السعودية إلى أنه بعد 11 عامًا من الصراع في سوريا، لا تزال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تلاحظ زيادة في مئات الآلاف من الضحايا المدنيين والمفقودين.
وأعرب عن أسفه للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وقال إن تصويت السعودية لصالح القرار، يعبر عن قناعتها بأن الحل السياسي فقط بموجب القرارات ذات الصلة، وعملية "جنيف" هي التي ستنهي هذه المعاناة.
من جانبه، قال ممثل النظام السوري، إن المسودة التي قدمتها الولايات المتحدة هو أمر "مثير للسخرية"، باعتبار أن الولايات المتحدة "احتلت" الأراضي السورية، و"قصفت" البنية التحتية المدنية، و"منعت" الشعب السوري من الوصول إلى احتياجاته الأساسية.
واتهم مسودة القرار بأنها "مسيسة بعمق"، و"بعيدة كل البعد عن الواقع"، وتسعى إلى "تقويض إنجازات سوريا الأخيرة تجاه السلام."
محطات في اقتراح الآلية
وبرز الحديث عن آلية إنسانية دولية مستقلة، تُعنى بالكشف عن مصير المختفين قسرًا والمعتقلين لدى مختلف أطراف النزاع في سوريا، منذ ترحيب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت، في ٨ من نيسان الماضي، بطلب الأمم المتحدة في القرار "228/76"، للحصول على تقرير لدراسة آلية لتعزيز الجهود، لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين في سوريا وأماكن وجودهم، وتحديد هوية الجثث، وتقديم الدعم لعائلاتهم.
وكان رئيس لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة حول سوريا، باولو بينيرو، قال، في 29 من حزيران الماضي، إن الآلية المتوقع صدورها قريبًا تندرج في السياق الإنساني، ويجب عدم الخلط بين المساءلة الجنائية أو مسار العدالة أو المسؤولية.

وأوضح بينيرو أن المبادرة الأممية مستقلة تمامًا عن النظام السوري، ولا يتطلب تنفيذها موافقته، مشيرًا إلى أمله بتوصل الآلية بعد بداية عملها إلى إجراء "نوع من الحوار" مع النظام السوري، بسبب حيازته المعلومات عن المفقودين.
ولا يزال حوالي نحو 135 ألفًا و253 معتقلًا ومختف قسريًا لدى النظام السوري، بحسب تقرير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" الصادر يوم الأربعاء.

أردوغان: يمكن إعادة النظر في العلاقات مع مصر وسوريا بعد انتخابات الرئاسة

قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إنه يمكن لبلاده أن تعيد النظر في علاقاتها مع كلّ من مصر وسوريا، وذلك بعد الانتخابات المقبلة في يونيو/ حزيران 2023.
جاء ذلك في تصريحات أدلى بها للصحفيين الأتراك، في ختام مشاركته بقمة زعماء مجموعة العشرين في جزيرة بالي الإندونيسية.
أكد أردوغان أنه "ليس هناك خلاف واستياء أبدي في السياسة"، مبيناً أنه "يمكن تقييم الوضع عندما يحين الوقت وتجديده وفقًا لذلك."
وتابع: "يمكننا إعادة النظر مجدداً في علاقاتنا مع الدول التي لدينا معها مشاكل. ويمكننا القيام بذلك بعد انتخابات يونيو/ حزيران، ونكمل طريقنا وفقاً لذلك."
وكان أردوغان قد صرّح في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أن لقاءه مع بشار الأسد، غير وارد في الوقت الحالي، مضيفاً أن ذلك "سيكون ممكنا عندما يحين الوقت المناسب."
وحول علاقات بلاده مع مصر، قال أردوغان في يوليو/ تموز الفائت، أن المباحثات بين أنقرة والقاهرة تسير عند المستوى الأدنى، مشيرا إلى إمكانية ارتقائها إلى مستوى رفيع.

السودان: مقتل 48 جراء اشتباكات قبلية في دارفور

قال مسؤول من اللاجئين، الأربعاء، إن الاشتباكات القبلية في منطقة دارفور المضطربة بالسودان أسفرت عن مقتل 48 شخصًا على الأقل الأسبوع الماضي، في أحدث جولة من أعمال العنف الطائفية التي تضرب الأطراف المهملة في السودان.
القتال هو أول أعمال عنف قبلية واسعة النطاق يتم الإبلاغ عنها في دارفور منذ أغسطس/ آب - حتى مع اندلاع الاشتباكات القبلية على مدى الأشهر الماضية التي أسفرت عن مقتل أكثر من 350 شخصا في ولاية النيل الأزرق جنوبي السودان.
اندلعت الاشتباكات بين قبيلة المسيرية ورجال قبائل الرزيقات بالقرب من قرية جوغوما بوسط دارفور الأربعاء الماضي، عقب عملية سطو مسلح، بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.
وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إن نحو 24 من الضحايا قتلوا السبت، بعد أن فتح مسلحون

مجهولون النار على أشخاص كانوا يحاولون التوسط في الصراع.
وأضاف المكتب أن الآلاف فروا إلى قرية توكتوكا المجاورة، ومعظمهم من النساء والأطفال.
والأحد، فرضت السلطات في وسط دارفور حالة الطوارئ لمدة شهر وحظر تجول خلال الليل. وأجلي عمال الإغاثة من المنطقة وعلقت عمليات الإغاثة.

التذكير بالتقويم الهجري اليوم الجمعة